اقتصاد

فوق الطاولة

«حليمة» المملّة!

علي هاشم

يضع المرء يده على قلبه مع انتهاء مجلس النقد والتسليف من صياغة «معايير الإقراض والتسهيلات الائتمانية» وتمريرها إلى طاولة الحكومة، يزيد جرعة الإثارة، ذلك الغموض الذي لفّ تفاصيل نسختها الأخيرة بعدما أدمج فيها وجهات نظر المصارف الوطنية.

يُنتظر من المعايير الجديدة أن تكون ثورية بحق، وفي الواقع، فالاقتصاد الوطني لن يقبل بأقل من ذلك لاجتياز واديه المظلم الذي خيمت عليه ظلال الشكوك النقدية والتعثرية، وافترشت دروبه وعورة التعارض بين سياسة انكماشية ما زالت مستمرة، وأخرى توسعية تتطلع إلى الولادة.

ولأن التجريب رفاهية استهلكت حكوماتنا المتعاقبة احتياطياتنا منه حتى آخر رشفة، يجد المرء نفسه مضطرا (للنفخ على لبن) مجلس النقد تذكيراً بما فعله حليب السابقين، فما لم تنجح محددات الإقراض الجديدة في إحداث الثغرة الكافية في جدار التمويل الإنتاجي، سيظهر المجلس كمن مدّد عقوباتنا الذاتية على اقتصادنا، مستعيداً بطريقة مملة دور (حليمة وعادتها القديمة) في إطلاق المنتجات المصرفية الميتة!

من حيث المبدأ، يتوق اقتصادنا الوطني إلى دفق السلع المحلية الحقيقية، خلاصا من الركود التضخمي الذي تعشّق العمود الفقري لأسواقنا إبان انهيار التشغيل نحو درك التمنّع، وخروجا من حفرة العجز التي تتهدد موقفنا النقدي من داخل السياسات الحكومية.. كل ذلك دون الإخلال بالتوازن الهش للنقد السائل في الأسواق.

معادلة التمويل التائهة هذه بين حدّي: التوسع والانكماش، تتطلب اجتراح معايير إقراض خلّاقة لا يحسد مجلس النقد على مهمة صياغتها، فرغم أهمية تحفيز الإنتاج لدى من تعترضهم صعوبات تمويلية، لا تقل حاجتنا إليها لإطلاق كوامن من قضت الحرب على قدراتهم الرأسمالية.

لكن، لأسباب موضوعية تتعلق بأطر العمل المصرفي أولا، وسقوط مصارفنا في مستنقع الخوف جرّاء استعراض القروض المتعثّرة المبالغ فيه لإبراز جدية الحكومة في مكافحة الفساد ثانياً، فلن تستطيع معايير الإقراض المنتظرة الوصول للجميع مهما تمتعت بالانفتاح، ويا ليت الأمر يقف هنا، إذ حتى المنتجين الذين تعترضهم صعوبات تمويلية في تنمية إنتاجهم، قد لا يكونون هم أيضاً ضمن زبائن المصارف المحتملين!

فعلى عكس القطاع الإنتاجي، ثمة توقعات تتمتع بقدر كاف من المشروعية بأن يتركّز التمويل القادم على صهوة المعايير الجديدة في شق الإسكان على حساب الإنتاج السلعي، تبعاً لما يحتفظ به الأول من استثمارية عظمتها منعكسات الحرب ودعمت قدرته على تحمّل إجهاد أسعار الفائدة المرتفعة.

من حيث المبدأ، تتناقض أسعار الفائدة الراهنة مع مساعي خطة الإقراض الجديدة للجم التضخّم وخفض أكلاف الإنتاج وتسهيل تدفقه إلى الأسواق الداخلية التي تضجّ بالمستوردات والمهرّبات من جهة، ويعظم قدرته على النفاذ إلى الخارجية التي تضطر الحكومة لتوفير الدعم الاستثنائي للوصول إليها من جهة أخرى.. ومع أسعار فائدة ما زالت ترفض النزول عن شجرة الـ١٤ بالمئة التي اعتلتها ذات يوم انكماشي، سيكون من الصعوبة بمكان تخيّل حصولنا على السلع التنافسية تلك!

السوق لا تنتظر الإقراض فحسب، هذه بدعة ثبت بطلانها أيام «التشغيلي» الذي شيّعته الإدارات المصرفية ببروباغاندا قصر مدة السداد المشكوك في دقتها تبريرا للعجزة عن النفاذ إلى طالبيه، ولهذا، سيبقى الأمل معلقاً على المعايير الجديدة في تجاوز عائق فائدة الـ١٤ بالمئة بما يسهّل تعظيم القدرة التنافسية للمنتجات باعتبارها قضية جوهرية في أي سياسات تمويلية ترى نفسها «خلاقة وثورية» وقادرة على إنقاذ الاقتصاد الوطني من شفا أزمته الإنتاجية الحادة.

وإلا، فسيكون على مجلس النقد والتسليف، ومنذ الآن، تخصيص مكان فسيح لركن آماله في مرآب القروض التشغيلية، سيئة التجربة.

قروض ميسرة للنساء الريفيات الراغبات في تأسيس مشاريع مولدة للدخل

مجلس الوزراء يبحث في تبعية الرقابة التموينة لوزارة «التموين»

الوطن

جملة من القضايا ناقشها مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية التي عقدت يوم أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس، تناول فيها الرؤية المستقبلية لواقع الرقابة التموينية والنظر في إمكانية بقاء تبعيتها للوزارة أو نقلها، إضافة إلى ضرورة معالجة التشابكات المالية وأهمية اعتبار القطاع الخاص شريكاً في عملية التنمية إضافة إلى غيرها من القضايا الاقتصادية والخدمية.

وبحسب بيان صحفي تلقت «الوطن» نسخة منه من المكتب الصحفي في رئاسة مجلس الوزراء، فقد ناقشت الحكومة خلال الاجتماع مشروع القانون الجديد الناظم لعمل وزارة الثقافة ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره. كما وافق المجلس على منح قروض ميسرة للنساء الريفيات الراغبات في تأسيس مشاريع مولدة للدخل في مجال التصنيع الريفي مع تقديم التدريب الفني اللازم للاستفادة القصوى من هذا القرض وذلك بهدف «تمكين النساء الريفيات اقتصادياً عن طريق تأسيس مشاريع الصناعات الريفية».

وفي تصريح للصحفيين بين وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد القادري أن القروض التي سيتم منحها من خلال المصرف بفائدة ١٠ بالمئة كما سيقوم صندوق المعونة الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتغطية ٤ بالمئة من هذه الفائدة و٦ بالمئة على المقترضات. مشيراً إلى أن الهدف من مشروع تمكين الريفيات هو استكمال للسلسلة التي بدأت بها الحكومة من خلال تشجيع الزراعات الأسرية عبر عمليات الإقراض للتصنيع الزراعي المنزلي وصولا إلى التسويق من خلال مراكز التسويق التي تم إحداثها في المحافظات والتي تم البدء بتنفيذ أول هذه المراكز في محافظة اللاذقية.

وخلال الجلسة ناقش مجلس الوزراء خلال الجلسة خطة شاملة لتأهيل وتدريب الكوادر البشرية على مستوى كل وزارة بهدف إحداث نقلة واضحة في أداء المؤسسات من الناحية الإدارية والاستخدام الأمثل للكفاءات فيها.

واستمع المجلس إلى عرض قدمه وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي عن واقع عمل الوزارة منذ شهر تموز من العام الماضي وحتى أيار الجاري موضحاً أنه تم العمل بمرونة واضحة في مديرية الشركات فيما يخص التأسيس، إضافة إلى السرعة في تسجيل العلامة التجارية في مديرية حماية الملكية التجارية والصناعية حيث طلب المجلس من الوزارة إنهاء التشابكات المالية فيها بالتعاون مع الجهات المعنية ووضع رؤية مستقبلية جديدة فيما يخص عمل الرقابة التموينية وهل تبقى تبعيتها لوزارة التجارة الداخلية أم تنقلها إلى جهة أخرى.

وبيّن الغربي في تصريح مقتضب للصحفيين أنه عرض خلال الجلسة ما أنجزته الوزارة في ١١ شهرا وواقع المديريات المركزية والمؤسسات والشركات التابعة لها وآلية تطوير عملها لتقديم الخدمات للمواطنين بمستوى جيد.

وكان المجلس قد طلب من الوزارات اعتبار اتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة والمصدرين وكافة الاتحادات المهنية جزءا ومكونا أساسيا من عمل الوزارة في وضع خطط عملها باعتبارها تمثل كافة الشرائح الاجتماعية والمهنية والقطاع الخاص الشريك الأساسي بالتنمية.

ودعا المجلس كافة الوزارات إلى النظر بواقع الشركات والوحدات الاقتصادية التابعة لها ووضع خطة تطويرية علمية اقتصادية لتأخذ هذه الوحدات دوراً اقتصادياً وإنتاجيا خاصة بعد أن ترهل عملها خلال السنوات الماضية.

وطلب المجلس من جميع الوزارات التنسيق الكامل فيما يخص تنظيم المؤتمرات العلمية لتخرج هذه المؤتمرات برؤية واضحة وصيغة تنظيمية سليمة تحقق الهدف من عملية التنظيم وتحقيق اكبر فائدة علمية ممكنة.

ووافق المجلس على تجديد تكليف العاملين من محافظة دير الزور بالعمل بالجهات العامة في محافظة الحسكة بعد موافقة المحافظ كل سنة بدلا من ستة أشهر نظراً لصعوبة التواصل مع المعنيين في محافظة دير الزور للحصول على موافقة تجديد تكليف بالعمل في المحافظات والمناطق الآمنة.

يحدث في القطاع العام الصناعي

٤٧ شركة خاسرة لا جدوى من تشغيلها و٢٤ بحاجة إلى تطوير وتشغيل

هناء غانم

وصّفت وزارة الصناعة حال شركاتها في تقرير أعدته لعرضه على الحكومة، يعطي انطباعاً بأن معظم شركات القطاع العام الصناعي في حال يرثى لها، مرجعاً أسباب خسارة الشركات إلى الحرب، وهذا يبدو مسوغاً غير موضوعي، لأن الحديث عن الخسارة في القطاع العام الصناعي يسبق الحرب بالعديد من السنوات، ويبدو أن الحال الذي وصلت إليه بعض شركات القطاع العام الصناعي يتطلب الوقوف عنده قبل أن يصل الحال إلى تصفية بعض الشركات؟

وبحسب التقرير (حصلت «الوطن» على نسخة منه) هناك ٤٧ شركة تعتبر من الشركات المتوقفة التي لا يوجد جدوى من تشغيلها، في القطاع العام الصناعي، وهناك ١٢ شركة من الشركات الخاسرة التي بحاجة إلى تطوير خطوط إنتاجها، وهناك أيضاً ١٢ شركة من الشركات الحدية، يوجد إمكانية لتشغيلها ونقلها إلى الربح، أما الشركات الرابحة فهي ٢٠ شركة، موزعة على المؤسسة العامة للإسمنت بواقع شركتين رابحتين فقط «شركة إسمنت عدرا والشركة السورية لصناعة الاسمنت بحماة» وفي لمؤسسة العامة للصناعة الهندسية يوجد شركة واحدة هي الشركة العامة لصناعة الكابلات، وفي المؤسسة العامة للصناعات الغذائية يوجد خمس شركات رابحة «الشركة العامة لتعبئة المياه، شركة زيوت حماة، ألبان حمص، عنب حمص، عنب السويداء» وفي المؤسسة النسيجية يوجد ثلاث شركات رابحة «الدبس، الشرق للألبسة الداخلية، الشركة السورية للألبسة الجاهزة وسيم» على حين المؤسسة العامة للتبغ لا تزرع إلا في فرع المنطقة الساحلية، وفي المؤسسة العامة للسكر لا يعمل حالياً سوى شركة واحدة في حمص، وفي المؤسسة العامة للاقطان يتم العمل فقط في ثلاثة محالج الفداء والعاصي والسلمية.

أما الشركات الحدية أو الخاسرة والتي تبين حسب التقرير أن هناك إمكانية لتشغيلها ونقلها إلى الربح وحسب ما هو واقع نجد أنه في المؤسسة العامة للاسمنت يوجد فقط شركة واحدة هي اسمنت طرطوس وفي المؤسسة الهندسية يوجد أيضاً شركة واحدة هي الشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية بحماة وفي المؤسسة النسيجية هناك عدد من الشركات يمكن أن تعالج أوضاعها «شركتي الغزل في جبلة والساحل والخيوط في اللاذقية وحماة والوليد للغزل» وفي المؤسسة العامة للسكر يوجد تل سلحب والعامة للأسمدة في حين المؤسسة الكيميائية فيها فقط شركتان هما الشركة الأهلية للمنتجات المطاطية والبلاستيكية إضافة إلى الشركة العامة للمنتجات البلاستيكية بحلب.

وأظهر التقرير أن الشركات الخاسرة التي بحاجة إلى تطوير خطوط إنتاجها فهي إحدى عشرة شركة منها ٦ شركات في النسيجية يمكن العمل عليها وتطويرها لتدخل في الإنتاج، وخمس منها في المؤسسة الهندسية «بردى وكابلات حلب وسيرونيكس وكنار والإنشاءات المعدنية».

وفي المؤسسة الغذائية هناك ألبان دمشق وتجفيف البصل متوقفتان. وبخصوص الشركات الخاسرة والمتوقفة عن العمل والتي لا يوجد جدوى من تشغيلها، فهناك ٤ شركات في الاسمنت، وفي الهندسية يوجد ٤ شركات أيضاً، وفي الغذائية يوجد ٥ شركات وفي المؤسسة النسيجية ١٣ شركة متوقفة وخاسرة، وفي المؤسسة الكيميائية يوجد ٥ شركات خاسرة وفي مؤسسة السكر ٧ شركات خاسرة، وفي الأقطان ٩ محالج خاسرة.

أما الشركات الخاسرة بسبب الظروف الحالية فهي ١٢ شركة موزعة ٣ في المؤسسة النسيجية و٤ في الأقطان وواحدة في المؤسسة الكيميائية ومثلها في التبغ والإسمنت وشركتان في المؤسسة الغذائية كونسروة دمشق وزيوت حلب.

وزير الاقتصاد للسفير الإيراني:

تسهيل إجراءات دخول الخضر والفواكه السورية إلى الأسواق الإيرانية يدعم تعافي الاقتصاد السوري

الوطن

بحث وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل مع سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق جواد تركابادي أهم المراحل التي تم العمل عليها لتطوير التعاون بين البلدين في المجالات التجارية والاقتصادية وضرورة بذل المزيد من الجهود للارتقاء بهذا التعاون إلى مستوى العلاقات السياسية.

وبحسب بيان صحفي تلقت «الوطن» على نسخة منه، أكد الخليل أهمية فتح الأبواب أمام الصادرات السورية وخاصة ما يتعلق بتسهيل إجراءات دخول الخضر والفواكه السورية إلى الأسواق الإيرانية بغية دعم تعافي الاقتصاد السوري لافتاً إلى أن ذلك يتم بالاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين في عام ٢٠١١.

وأشار الخليل إلى الجهود المبذولة لإيجاد خط نقل بحري مباشر ومنتظم بين سورية وإيران واستمرار العمل بين الجانبين لتوحيد المواصفات القياسية بينهما وتسهيل وتبسيط إجراءات التصدير وتخفيض التكاليف على المصدرين مؤكداً أن السوق الإيرانية يمكن أن تشكل مصدرا بديلا للعديد من المنتجات التي يتم استيرادها من دول أخرى مثل الحبيبات البلاستيكية والأقمشة.

كما تطرق الخليل إلى أهمية منح المنتجات النسيجية السورية مزايا خاصة لدى دخولها إلى الأسواق الإيرانية من خلال تخفيض الأسعار التأشيرية لها لتتمكن من منافسة البضائع الأخرى التي تدخل الأسواق الإيرانية بجودة أقل وبطرق مختلفة مبيناً إمكانية الاتفاق على إعادة تصدير الأقمشة المستوردة من إيران بعد أن يتم تصنيعها في سورية بالجودة والنوعية التي تناسب أذواق المستهلك الإيراني.

بدوره أكد السفير الإيراني أن قوة البلدين تكمن في تحالفهما وتمسكهما بالمبادئ والقيم لنصرة الحق مشيراً إلى العمل على متابعة جميع النقاط التي تم التطرق إليها خلال الاجتماع ومبينا أهمية قيام وزارة الاقتصاد بتشكيل وفد من فعاليات القطاع الخاص السوري لزيارة إيران خلال الفترة القادمة واللقاء بنظرائهم من الجانب الإيراني بهدف عقد شراكات تجارية واستثمارية بين الجانبين.

وفي هذا الإطار أشار الوزير إلى أن الوزارة تتابع موضوع تشكيل الوفد وتسعى إلى أن يتم تمثيل كل فعاليات القطاع الخاص السوري في عضويته.

اختبار «التشاركية» خطوات لا بد منها

د. رشا سيروب

في ظل الظروف الراهنة لن يكون القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي مستعداً للاستثمار في البنية التحتية، لذا قد تلجأ الحكومة إلى تقديم دعم معين لتعزيز جذب الاستثمار الخاص في هذه المشروعات، فقد يكون في شكل ضمانات مالية أو قروض من القطاع العام، أو ضمانات سيادية، أو إعفاءات ضريبية وجمركية، أو حماية من المنافسة أو إعانات لاستكمال العائد على المشروع أو أشكال مختلفة من الدعم... إلا أن أي قرار دعم يجب أن يستند إلى القيمة الاقتصادية والاجتماعية للمشروع ويجب ألا يؤدي مستوى ونمط الدعم المقدم للمشروع إلى تحمل الدولة مسؤوليات غير محدودة فضلاً عن أن الإفراط في تقديم الدعم قد يحول دون قدرة الدولة على تقديم ضمانات لمشروعات أخرى قد تكون على جانب أكبر من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

لذا ينبغي على الجهات العامة أن تجيد تنفيذ الإجراءات التي تتيح شراكات ناجحة، وقبل اتخاذ القرار بتنفيذ المشروع على أساس تشاركي يجب أن يكون هذا القرار قراراً واضحاً من قبل الحكومة، وهو ما يمكن تحقيقه على مرحلتين:

١- المرحلة الأولى «مرحلة الإعداد المبدئي للمشروع» يتعلق بمدى جدارة المشروع بناءً على التخطيط الاستثماري السليم وإجراءات تقييم المشروعات «على سبيل المثال استخدام تحليل التكلفة والعائد» ومن ثم ترتيب كل المشروعات حسب عائداتها «الاقتصادية أو الاجتماعية» وحسب أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- المرحلة الثانية «مرحلة إقرار المشروع» تتعلق بنوعية التعاقد، بمعنى تحديد أي المشروعات التي يمكن أن تقوم بها الجهة العامة وأي المشروعات يمكن طرحها على أساس التشاركية، ولبلوغ هذه الغاية يمكن استخدام «مقارن القطاع العام» الذي يعتبر أحد أهم أدوات القياس الكمية التي يمكن أن تحدد ما هو أفضل عطاء مقدم من القطاع الخاص لإبرام عقد الشراكة وبالتالي أي المشروعات سيحقق أقل كلفة وأعلى مردودية ممكنة.

وقد تستغرق الموافقة على فكرة المشروع عدة أشهر من الإعداد الدقيقة والدراسة التفصيلية له من خلال مراجعة النقاط التالية: «الحاجة إلى الاستثمار المقترح وطبيعته، بدائل الاستثمار المتاحة وسبب اقتراح خيار الشراكة، المخاطر والآثار المتعلقة بالمشروع وانعكاسها على الأمن القومي، التكلفة السنوية مع الأخذ بالحسبان القدرة على تحمل العبء المالي، مدة المشروع». هذه النقاط يجب ألا تغيب عن ذهن الجهات العامة والحكومة عند طرح أي مشروع على أساس تشاركي.

رغم أن هناك العديد من المشروعات التي نُفذت على أساس تشاركي قبل صدور قانون التشاركية «إدارة محطة الحاويات في مرفأ طرطوس عام ٢٠٠٦، إدارة محطة الحاويات في مرفأ اللاذقية عام ٢٠٠٩، شركات الاتصال الخلوية عام ٢٠٠٤»، وعلى الرغم من تسارع وتهافت الجهات والمؤسسات العامة لاقتراح مشروعات كي تنفذ على أساس تشاركي «عرض استثمار قطعة أرض مجهزة بالبنية التحتية ضمن معمل سجاد حلب الذي طرحته الشركة العامة لصناعة الصوف والسجاد»، إلا أن أي جهة لم تذكر مبررات اللجوء إلى التشاركية لتنفيذ المشروع، ولماذا تم اقتراح هذا المشروع من دون غيره؟ وما الدراسة التي قامت بها التي تؤكد جدوى هذا الاقتراح؟ وعلى أي أساس تم اختيار هذا الشريك من دون غيره؟ وما المزايا الإضافية التي يمكن أن يحصل عليها الاقتصاد الكلي إذا ما نُفذ المشروع على أساس تشاركي بدلاً من أن تقوم به الدولة؟

العديد من الأسئلة التي يجب طرحها والإجابة عليها قبل التفكير باقتراح مشروع ما على أساس تشاركي، على سبيل المثال: ما هو الهيكل التمويلي الأمثل للمشروع؟ هل سيمول القطاع الخاص المشروع من موارده الذاتية أم إن جزءاً منها سيكون عن طريق القروض؟ هل سيحصل المشروع على القروض من الأجهزة المصرفية المحلية أم الأجنبية؟ ما الضمانات التي تقبل بها الأجهزة المصرفية والمالية لتمويل المشروع؟ وفي حال كان أحد الشركاء أجنبياً كيف سيتم تحويل أرباحه إلى الخارج بالقطع الأجنبي علماً أن سعر الخدمة يسدد بالعمل المحلية؟ وما مدى انعكاس ذلك على ميزان المدفوعات على الأمد الطويل؟ وتعد هذه الاستفسارات من أبسط الاستفسارات لأنها ترتبط بالبعد المادي والمالي فقط لتقديم الخدمة، لكن عندما يتعلق الموضوع بالبعد الاجتماعي يصبح الأمر أكثر تعقيداً، كالعلاقة مع المستهلك وقدرة مختلف الشرائح الاجتماعية على تحمل العبء المالي للتعرفة الجديدة، وجودة الخدمة ونوعيتها وغيرها من القضايا السياسية التي تمس الحياة الاجتماعية.

لذلك يجب أن تكون القرارات مدروسة بعناية في إطار من الشفافية والوضوح، فالتشاركية عملية معقدة من العلاقات والتشابكات، إضافة إلى حاجتها لرؤوس أموال ضخمة ومستوى تكنولوجي عال واستغراقها مدة زمنية طويلة نسبياً لتحضير العقود، فهي أيضاً تحتاج إلى خبراء من شتى الاختصاصات: خبرات من أجل تقييم المشروع على مستوى الاقتصاد الكلي وهل سيؤدي الغرض الاقتصادي والاجتماعي، ومحللين ماليين من أجل اختبار أثر التكاليف وتحديد التعريفات، ومحامين وقانونيين لتحليل الإطار التشريعي ووضع التعديلات في حال لزم الأمر إذ لا يمكن للتشاركية أن تخضع لنموذج تعاقدي وحيد نظراً لطبيعتها المعقدة بل ينبغي أن تتكيف مع كل حالة فلكل قطاع سماته الخاصة ولكل مشروع مقتضياته وطلباته الخاصة، ومهندسون وفنيون لتحديد التقنيات والتكنولوجيا الواجب استخدامها، وفريق من العلاقات العامة من أجل إعلام الرأي العام حول مبررات التشاركية، وغيرهم ممن يتمتعون بالخبرات والمؤهلات الإدارية والاجتماعية والسياسية المختلفة، لذلك فإن نجاح الشراكة غير محتم وهو منوط بدرجة التزام الشركاء وبجوهر ونوعية المشروع ومدى نجاعة المشروع الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية والتشغيلية.

عضو الجمعية السورية للعلوم الاقتصادية